

(قرار رقم ٥ لعام ١٤٣٥هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية

بشأن الاعتراض المقدم من المكلف / (أ)

برقم ١١٣٢ و تاريخ ٤/٣/١٤٣٤هـ

على الربط الزكوي عن الأعوام من ١٤٣٩هـ حتى ١٤٣٣هـ.

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على رسول الله وبعد:-

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٧/٢/١٤٣٥هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بجدة وذلك بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل والمشكلة من كل من:-

رئيساً	الدكتور/.....
عضوًّا ونائباً للرئيس	الدكتور/.....
عضوًّا	الدكتور/.....
عضوًّا	الأستاذ/.....
عضوًّا	الأستاذ/.....
سكرتيراً	الأستاذ /.....

وذلك للنظر في اعتراض المكلف / (أ) على الربط الزكوي عن الأعوام من ١٤٣٩هـ حتى ١٤٣٣هـ الصادر من فرع المصلحة بمكة المكرمة بتاريخ ٥/١/١٤٣٤هـ، وقد تناولت اللجنة الاعتراض بالبحث والمناقشة في ضوء مذكرة الاعتراض المقدمة من المصلحة، وبالاطلاع على ملف القضية ومحضر جلسة المناقشة المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٣/١/١٤٣٥هـ، بحضور ممثلي المصلحة/.....، و.....، بموجب خطاب المصلحة رقم ٣٠/٣٧/٣٨٠٢٠٤ و تاريخ ٢١/١/١٤٣٥هـ، ولم يحضر المكلف أو من ينوب عنه.

وفيمَا يلي وجهتا نظر الطرفين ورأي اللجنة حولهما:

رقم و تاريخ الربط: صادر برقم (٦٨/١) وتاريخ ٥/٠١/١٤٣٤هـ.

رقم و تاريخ الاعتراض: وارد برقم (١١٣٢) وتاريخ ٤/٣/١٤٣٤هـ.

أولاً: الناحية الشكلية:-

الاعتراض غير مقبول من الناحية الشكلية لتقديمه بعد المهلة النظامية .

رأي اللجنة في الناحية الشكلية:

برجوع اللجنة إلى المستندات الخاصة بالقضية اتضح أن المصلحة قامت بتعديل الربط بناءً على طلب المكلف ووجهت إلى المكلف خطاباً برقم ٢٤٢١/٥١ و تاريخ ١٦/٤/١٤٣٤هـ بالربط المعدل، وقد اعترض المكلف بموجب خطاب الاعتراض الوارد إلى المصلحة بتاريخ ٢٧/٤/١٤٣٤هـ وبذلك يكون المكلف قد اعترض خلال المدة النظامية ويكون اعتراضه مقبولاً من الناحية الشكلية.

ثانياً: الناحية الموضوعية:-

وجهة نظر مقدم الاعتراض

- ١- إن التقدير الجزافي لا يستند إلى واقع أو حقيقة وأن تحديد أقيام البضائع والآلات والأدوات لم يتم وفق المادة الثامنة من لائحة الزكاة والتي تنص على ضرورة تدقيق البيانات المأخوذة من أصحابها والتحقق من صحتها.
- ٢- أن المعلومات التي تحصلت عليها لجنة الفحص الميداني تمأخذها من عامل حاقد كاذب يريد أن يقتضي من صاحب العمل وأن شهادة هذا العامل مردودة لأن ظاهرها العداء.
- ٣- أن فرع المؤسسة الكائن قد تم إغلاقه نهائياً بنهاية عام ١٤٢٨هـ على وجه التحديد في ١٧/١٢/١٤٢٨هـ.
- ٤- ما يتعلق بزكاة الفترة من ١٤٢٩هـ إلى ١٤٣٠هـ والبالغ قدرها (٤٤,...) ريال يمثل الحقيقة لذلك أنا مقر بها، أما ما يتعلق بالأعوام من ١٤٣١هـ إلى ١٤٣٣هـ فأرجو إعادة الدراسة والبحث.

وجهة نظر المصلحة:

للمكلف الأنشطة التالية:

- ١- نشاط (تجارة التجزئة في) ويقع في بمبني شركة (ب) بإيجار سنوي قدره (٤٠٦,...) ريال .
- ٢- نشاط (بيع وشراء.....) ويقع في مركز.....
- ٣- نشاط (بيع وشراء) ويقع في مجمع
- ٤- نشاط (تجارة التجزئة في) يقع في مركز..... بإيجار سنوي قدره (٤٠٤,...) ريال.
- ٥- نشاط (.....) يقع في
- ٦- نشاط (.....) والذي يقع في

سد المكلف إلى نهاية ١٤٢٨هـ عن النشاط الأول والثاني على رأس المال قدره (٧٨٠,...) ريال ثم توقف عن السداد وفي ٩/٣/١٤٣٣هـ تم تكليف لجنة لمعاينة وحصر الأنشطة وتحت المذكور على مراجعة الإدارية وتتسديد الزكاة حيث تم إعادة تقدير رؤوس الأموال كما يلي:

- النشاط الأول (تجارة التجزئة في) ويقع في على أساس رأس مال قدره (٢,٠٠٠,...) ريال، تستوفى الزكاة بموجبه لعام ١٤٣٢هـ / ١٤٣٣هـ وللأعوام من ١٤٢٩هـ إلى ١٤٣١هـ على أساس رأس مال (١,٠٠٠,...) ريال.
- النشاط الثاني (بيع وشراء) ويقع في هي مركز على أساس رأس مال قدره (١,٠٠٠,...) ريال، تستوفى الزكاة بموجبه لعام ١٤٣٢هـ / ١٤٣٣هـ وللأعوام من ١٤٢٩هـ إلى ١٤٣١هـ على رأس مال قدره (٠,٠٠٠,...) ريال.

- النشاط الثالث (بيع وشراء) ويقع في مجمع على أساس رأس مال قدره (٠٠,٨٠٠) ريال، تستوفي الزكاة بموجبه للفترة من ١٤٣٢/٦/١ هـ إلى ١٤٣٣/٣/١ هـ تم تقدير رأس المال بموجب تقرير المعاينة من فرع المصلحة بالمدينة المنورة.
- النشاط الرابع (تجارة التجزئة في) يقع في مركز على أساس رأس مال قدره (٠٠,٠٠٠) ريال، تستوفي بموجبه لعام ١٤٣١ هـ على أساس رأس مال قدره (٢٥٠,٠٠٠) ريال.
- النشاط الخامس (.....) يقع في على أساس صافي دخل قدره (٥٠,٠٠) ريال، للأعوام من ١٤٣٩/٦ هـ إلى ١٤٣٣/٦ هـ.
- النشاط السادس (.....) والذي يقع في على أساس رأس مال قدره (١٠٠,٠٠٠) ريال، للأعوام من ١٤٣٣/٦ هـ إلى ١٤٣٩.

حيث تم الربط بموجبه بخطاب الفرع رقم ١/٥/٦٨ ١٤٣٤/١٠ و تاريخ ١٤٣٣/٣/٤ هـ وبلغت المستحقات إلى نهاية ١٤٣٣ هـ مبلغ (٤,٧٠٠) ريالاً وقد تقدم المكلف باستدعائه المؤرخ في ١٤٣٣/٤/٣ هـ والذي طلب فيه إعادة النظر في التقديرات لكي يتمكن من السداد حيث تم الشرح على أن تستوفي الزكاة عن النشاط الرئيس للأعوام من ١٤٣٩ هـ إلى ١٤٣٢ هـ على أساس رأس مال وقدره (٦٠٠,٠٠٠) ريال كالسابقة وللعام الأخير ١٤٣٣ هـ على أساس رأس مال (٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال حسب نتيجة الفحص الميداني ونشاط على أساس (٥٠,٠٠٠) ريال للفترة من ١٤٣٩/٦ هـ إلى ١٤٣٣/٦ هـ على أساس (١٠٠,٠٠٠) ريال ونشاط الواقع في على أساس (١٣٠,٠٠٠) ريال للفترة من ١٤٣١ هـ إلى ١٤٣٢ هـ وفقاً لتقدير الفحص الميداني وقدره (١,٥٠٠,٠٠٠) ريال حيث بلغت المستحقات بموجب هذه التعديلات مبلغ (٣٣٥,٤٧٨) ريالاً تم إبلاغه بها بموجب خطابنا رقم (١٧٤٢/٥/١٧) وتاريخ ١٦/٤/١٤٣٤ هـ وقد تقدم المكلف باستدعائه المؤرخ في ١٧/٤/١٤٣٤ هـ معترضاً على مبلغ الزكاة للأسباب التي ذكرناها آنفًا، وفيما ذكر المكلف بشأن التقدير وعدم استناده إلى الواقع أو حقيقة وأن تحديد أقيام البضائع والآلات والأدوات لم يتم وفق المادة الثامنة وعليه نوضح الآتي:

- ١- أن لجنة الفحص الميداني تعتمد في تقييمها على عدة أمور منها:
 - (طبيعة النشاط - موقع النشاط - مساحة المحل - محتويات المحل والقيمة السوقية للمحتويات - الاطلاع على ما يمكن الاطلاع عليه من دفاتر وفواتير تظهر حركة البيع والمشتريات - مناقشة العاملين في المحل للاستيضاح).
- ٢- قامت لجنة الفحص الميداني بالاتصال على المشرف العام على محلات السيد/.....، هاتفياً على جواله رقم (.....) للاستيضاح حول بعض المعلومات إلا أنه كان يعتذر كل مرة بحجة أنه متواجد بمدينة ولا يستطيع مقابلة اللجنة.
- ٣- اللجنة لم تعتمد ما ذكره العاملون في المحلات وإن كان أقرب للواقع، ففي محضر المعاينة على النشاط الرئيس الواقع في مشروع (ب) أفاد المسؤول بال محل أن رأس المال حسب آخر محضر جرد مبلغ (٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال وما تم تقديره هو (٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال، وللسنة الأخيرة فقط، وفي محضر المعاينة على نشاط (تجارة التجزئة) الواقع في أفاد المسؤول بال محل أن رأس المال حسب آخر محضر جرد مبلغ (١,٥٠٠,٠٠٠) ريال، وما تم تقديره هو (٥٠٠,٠٠٠) ريال ويحاسب بموجبه للسنتين الأخيرتين فقط.
- ٤- تقدم المكلف بخطاب البلدية الفرعية رقم بدون وتاريخ ١١/٨/١٤٣٣ هـ الذي يفيد فيه إلغاء الترخيص رقم (.....) وتاريخ ١٨/١٠/١٤٣٣ هـ اعتباراً من ١٢/١٢/١٤٣٣ هـ الخاص بنشاط (.....) وعليه فسيتم استبعاد ما يخص هذا النشاط من الزكاة إلى نهاية ١٤٣٣ هـ وقدره (٦,٢٥٠) ريالاً مع أن السجل لا يزال قائماً، وتنمسك المصلحة بصحة ربطها.

رأي اللجنة

بعد دراسة وجهتي نظر الطرفين كما وردتا في اعتراض المكلف وفي رد المصلحة عليه وفي جلسة الاستماع والمناقشة، يتضح أن المكلف يعترض على تقديرات المصلحة بحجة أنها لا تستند إلى الواقع أو حقيقة وأن المعلومات التي تحصلت عليها لجنة الفحص الميداني تم أخذها من عامل حاقد كاذب يريد أن يقتضي من صاحب العمل وأن شهادة هذا العامل مردودة لأن ظاهرها العداء، وحقيقة الأمر أن هذا الموظف كان على رأس العمل ولو لم يكن محل ثقة رب العمل لما كان موجوداً وقت إجراء الفحص الميداني، وليس هناك من سبب يجعله يحقد على المكلف لأن يكون مفصلاً من العمل أو مطروداً منه.

أما بالنسبة للتقديرات، فإن تقديرات رأس المال لم تصدر فقط من هذا الموظف بل كان هناك تقدير لمحل آخر يقع في والذى قدر رأس ماله بمبلغ (١,٠٠٠,...) ريال، هذا فضلاً عن أن المصلحة قدرت رأس ماله لهذين المحلين بأقل مما أفاد به هذان الموظفان، بالإضافة إلى ذلك فإن تقدير المصلحة كان أيضاً مستنداً إلى موقع المحلات وهي موقع تجارية مهمة إما بسبب قربها من مثل شركة (ب) أو مركز أو بسبب وقوعها في مراكز تجارية مرموقة مثل أو مركز في وبناءً على ما سبق فإن اللجنة تؤيد المصلحة في تقديراتها للنحو الوارد في الربط المعدل.

القرار

أولاً: قبول الاعتراض المقدم من المكلف / (أ) على الربط الزكوي للأعوام من ١٤٢٩هـ إلى ١٤٣٣هـ وفقاً لحيثيات القرار.

ثانياً: الناحية الموضوعية:

تأيد المصلحة في تقديراتها للنحو الوارد للمكلف على الربط المعدل وفقاً لحيثيات القرار.

ثالثاً: بناء على ما تقضي به المادة (١٢) من القرار الوزاري رقم ٣٩٣ لعام ١٣٧٠ وتعديلاتها من أحقيه كل من المصلحة والمكلف في الاعتراض على القرار الابتدائي بتقديم الاستئناف مسبباً إلى اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية خلال ثلاثة يوماً من تاريخ استلام القرار على أن يقوم المكلف قبل قبول استئنافه بسداد الزكاة المستحقة عليه أو تقديم ضمان بنكي للمصلحة طبقاً لقرار لجنة الاعتراض الابتدائية، فإنه يحق لكلا الطرفين الاعتراض على هذا القرار خلال ثلاثة يوماً من تاريخ استلامه، وذلك بتقديم الاستئناف مباشرة من قبل المكلف أو من يمثله إلى اللجنة الاستئنافية بالرياض.